

اقتصاد

١١ طناً من لحوم الفروج ضبطت قبل وصولها إلى أسواق دمشق

عبدالهادي شباط

بعد أن تجاوزت مخالفات باعة وتجار دمشق ١٥٠٠ مخالفة الشهر الماضي يبقى قسماً تموين دمشق بضبط ١١ طناً من مادة الفروج المذبوح كانت متجهة لأسواق دمشق لطرحها للبيع هو الأهم، وللتوسع بالحديث عن هذه الكمية الكبيرة من لحوم الفروج المجهولة المصدر، اتصلت الوطن بأحد المعنيين بذلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والذي رفض ذكر التفاصيل الخاصة بهذه اللحوم وطبيعتها واكتفى بأنها كانت قادمة من محافظة حماه حسب التصريح الأولي لصاحب البضاعة وكانت متجهة لأسواق دمشق لبيعها لتجار جملة لحوم الفروج وأنه تم احتجاز كامل الكميات المضبوطة وسحب العينات الكافية منها وإرسالها للمخابر الخاصة لتحليلها وفحصها والتأكد من سلامتها ومدى صحتها للاستهلاك وتداولها في الأسواق.

كما تم احتجاز شاحنتي النقل اللتين ضبطت بهما الكمية وتنظيم ضبط مبدئي ريثما تصدر نتائج التحاليل لهذه اللحوم بحق المخالف لعدم تداول فواتر نظامية خاصة بهذه اللحوم المضبوطة، منوهاً أنه مازال من المبحر الحكم على سلامة هذه اللحوم ريثما تنتهي نتائج جميع التحاليل المطلوب

وبالانتقال لأمين سر جمعية حماية المستهلك بدمشق ورفيقها محمد بسام درويش الذي كان رئيساً لجمعية لحامي دمشق والذي كان هجومياً لادعاء على عدم التصدي لظاهرة الفروج المهرب بالمستوى المطلوب والذي يدخل إلى الأراضي السورية لتكون مخالفة حماة هي وجهته الأولى ليمتد حله وفق تجميده ومن ثم توبيخه من جديد وإرساله إلى مختلف المحافظات لبيعه وخاصة أسواق مدينة دمشق كونها الأكثر طلباً على مادة الفروج.

كما أنه مؤخراً بدأت تصل هذه اللحوم مجمدة



لدمشق دون حلها ضمن بعض الكميات الطازجة من الفروج ليتم طرحها في محال وباعة الفروج على أنها طازجة وغير مجمدة وهو ما أدى لاختلاط الحابل بالنابل في سوق لحوم الفروج وضاع المجدد مع الطازج ولم يعد المستهلك يستطيع التمييز. وفي تأكيد لهذه الروايات أوضح أن الفارق السعري لسعر لحوم الفروج بين المحال ضمن السوق الواحد هي أكبر دليل على ذلك ومثال سوق باب السريجة الذي يصل الفارق السعري لنسبة ١٠٠٪ بين محل وآخر ولنفس النوع من قطع الفروج مثال سعر الوردة يتجاوز الفئ ليرة لدى بعض الباعة بحجة أنها ذبح المسالخ المحلية في حين ينخفض هذا

السعر لحدود ألف ليرة في محل آخر وأيضاً يصير على أنه ذبح محلي وجديد. وحول وجود شكوى من بعض المستهلكين من سلامة هذه اللحوم أفاد أنه لم نصننا شكوى، لكن لابد أن تعمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق بالتوسع بسحب العينات وتحليلها في مخابرها وعدم الاكتفاء بسحب العينات لتحليلها جراثيميا وإنما سحبت عينات لإجراء تحاليل الأمراض عليها وفي هذا الإطار كان صرح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمحافظة حماة أشرف باشوري أن وزارة الزراعة هي الأخرى تتحمل قسطاً كبيراً عندما طالبت بملاحقة ومصادرة الفروج المجمد المستورد بناء على

الطلب من الفروج ليتم طرحها في محال وباعة الفروج على أنها طازجة وغير مجمدة وهو ما أدى لاختلاط الحابل بالنابل في سوق لحوم الفروج وضاع المجدد مع الطازج ولم يعد المستهلك يستطيع التمييز. وفي تأكيد لهذه الروايات أوضح أن الفارق السعري لسعر لحوم الفروج بين المحال ضمن السوق الواحد هي أكبر دليل على ذلك ومثال سوق باب السريجة الذي يصل الفارق السعري لنسبة ١٠٠٪ بين محل وآخر ولنفس النوع من قطع الفروج مثال سعر الوردة يتجاوز الفئ ليرة لدى بعض الباعة بحجة أنها ذبح المسالخ المحلية في حين ينخفض هذا

شركات الحوالات تنافس الصرافات على الازدحام!!

محمد راكان مصطفى

شهدت أسعار صرف الدولار في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية انخفاضاً يوم أمس ليصل إلى سعر تدخل المصرف المركزي نفسه والمحدد بـ ٤٧٠ ليرة سورية للدولار. وكان مصرف سورية المركزي قد أكد أن سعر صرف الليرة السورية شهد استقراراً نسبياً خلال معظم التعاملات منذ قرابة الشهر والنصف عند مستويات لامست أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

مبيناً أن الاستقرار الذي يسود سوق القطع الأجنبي يثبت فعالية الإجراءات التخيلية التي نفذها مصرف سورية المركزي خلال الفترة الماضية.

وأشار المركزي إلى أن مصادر في السوق أكدت أن المصرف أمن من خلال خطة تدخله الأخيرة القطع الأجنبي بوفرة في السوق، مع التأكيد على أن إجراءات مصرف سورية المركزي لضبط السيولة بالريال السورية حدث بشكل كبير من الطلب على القطع الأجنبي لغرض المضاربة.

وفي سياق متصل شهدت شركات الحوالات ازدياداً شديداً نأفست من الازدحام الكبير الذي تشهده الصرافات الآلية التابعة للمصارف العامة، ترافق هذا الازدحام مع معاناة المواطنين الصائمين الراغبين

باستلام حوالاتهم من هذه الشركات والذين تجاوز وقت انتظارهم بحسب أحد المسؤولين في هذه الشركات ٣ ساعات. ومن الإجراءات غير الاعتيادية كما سماها المسؤول استلام الهوية الشخصية الخاصة بالمعامل صاحب الحوالة من موظف الشركة، والذي يخبره إما بالانتظار أو الذهاب والعودة إلى الشركة بعد ٢ ساعات ريثما يكون قد وصل دوره، وعند سؤال المسؤول كيف يمكن للمعامل التقليل وترك الشركة من دون بطاقته الشخصية أجاب بأن هذه الإجراءات تأتي تنفيذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، ومن الإجراءات الغريبة عدم إعادة الهوية لصاحب العلاقة في حال رغبته بتأجيل استلام الحوالة لوقت آخر والزاه بالانتظار لحين وصول دوره واستلام مبلغ الحوالة.

مصدر مطلع في السوق أعاد الازدحام في شركات الصرافة إلى الإجراءات الأخير لمصرف سورية المركزي بمنح سعر صرف تشجيعي للحوالات أعلى من سعر السوق الموازي غير النظامية ما شجع المواطنين على استلام حوالاتهم بطرق نظامية، إضافة إلى ازدياد عدد الحوالات الواردة من خارج القطر بمناسبة عيد الفطر، إضافة إلى شح المبالغ المسلمة من المصرف المركزي بالليرة السورية لشركات الحوالات والذي كان له دور كبير في الازدحام الحاصل أمام الشركات.

مع عشية العيد الأسعار «معيّدة»

الغرا: دوريات التموين والجمارك تنعكس سلباً على المستهلك



المتجّين في قطاع الدواجن وعدم خروجه من السوق إلا أن هذا الأمر يجب ألا يكون على حساب المستهلك. وأضاف: إن الدولار الذي كان حجة في رفع الأسعار وعدم ثباته عند حد معين استقر حالياً عند سعر محدد لكن الأسعار الحادة في الأسواق بشكل عام غير مقبولة وسعر الفروج بات قريباً من سعر لحمه الخاروف، منتقداً سلبية الحكومة تجاه هذه الأوضاع المعيشية ولم تتدخل بشكل إيجابي لمنع ارتفاع الأسعار حيث كان سعر الفروج ومنذ وقت قريب في العام السابق بين ٥٠٠ و٥٥٠ ليرة وهو الآن بسعر ١٥٠٠ ليرة قائلًا: إن المستهلك هو الذي يتحمل الخسائر والكلف كافة فما يتم دفعه من رسوم وضرائب وإتاوات وضبوط تموينية ومداهمات وضبوط جرمية وأجور نقل وما يتم خسارته على الطرقات كلها كلف تضاف إلى ثمن السلعة وتعكس على المستهلك النهائي في نهاية المطاف، أملاً من الحكومة والجهات المختصة وضع رؤى توصل المستهلك إلى بر الأمان.

المطاف إلى جانب كوني تاجرًا أنا مستهلك، منتقداً الأسلوب والمنطق والسياسة التي تتعاطى من خلالها وزارة التجارة الداخلية ومديريات التووين مع قضية حماية المستهلك ومع الأسواق والأسعار حيث إنها لتجأت مؤخراً إلى تنظيم ضبوط على عدد من الباعة في مختلف الأسواق وصلت في بعضها إلى مليوني ليرة إضافة إلى مصادرة البضائع للبعض الآخر قائلًا: إن مثل هذه السياسة سلبية ولا تنعكس إيجابياً على المواطن وعلى المستهلك وانتقد كذلك الأسلوب الذي تتعاطى فيه الجمارك ودورياتها ومداهماتها مع مختلف حلقات التجارة وفرض مبالغ كبيرة أيضاً تصل إلى مليوني ليرة حيث تقوم حلقات التجارة هذه وعلى اختلاف مستوياتها وأعمالها بعكس هذه الكلف على المستهلك النهائي. مدير جمعية حماية المستهلك عدنان دخالخني بين في تصريح لـ«الوطن» على صعيد ارتفاع الأسعار في قطاع الدواجن أن عوامل الطبيعة وارتفاع درجات الحرارة قد تكون أحد عناصر السعر ولكن ليس بشكل دائم ومستمر فنحن مع بقاء المربين

في هذا القطاع ينتمون إلى جمعيات ترعاها وتشرّف على أعمالهم وتقف على تكاليف منتجاتهم وترفع الصوت في بعض الأحيان حين ترتفع أسعار مستلزمات إنتاجهم وهناك مؤسسات مثل الدواجن والأعلاف تقوم في بعض الأحيان بتقديم يد العون لهم بتأمين الصيصان والأعلاف فهل يعوض هؤلاء خسائرهم من المستهلك مرة ومن مثل هذه المؤسسات في المرة الثانية؟ موظفة في وزارة الصناعة قالت: إن أسعار الألبسة لا تطلق بالنسبة إلى ضعف القوة الشرائية لدخل الموظف حيث باتت كسوة أي طفل لا تقل عن ١٠ أو ٢٠ ألف ليرة في الحد الأدنى ومقابل أشياء متواضعة لا تتمتع بالجودة الكافية إضافة إلى أسعار الأحدثية التي تبدأ بـ ٥ آلاف ليرة للنوعيات المتواضعة أيضاً قائلته: إن من لديه ثلاثة أولاد تصبح الكلفة كارثية عليه حيث يستتني الآباء والأمهات أنفسهم من شراء الجديد ومن مستلزمات العيد الأخرى. عضو غرفة تجارة دمشق محيي الدين الغرا قال: أننا من أنصار المستهلك لأن في نهاية

الوطن

الصناعة تطلب من السكر إعادة النظر بخطتها المقدره ب٢٣ مليار ليرة لصعوبتها... وتدقيق موازنة شركاتها

الوطن

المطلوبة، وركزت الوزارة في طلبها ضرورة أن تقوم المؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع المرحل المورد إلى شركة سكر حمص منذ عام ٢٠١١ موضع التشغيل. ووضعه في العملية الإنتاجية بأقصى مدة ممكنة والعمل بشكل مستمر لإجراء المطابقات المالية مع وزارة المالية الناجمة عن تأمين مادة الخميرة عن طريق الخط الائتماني الإيراني وتسديد مستحقات الخميرة إلى وزارة المالية بشكل مستمر وفق برنامج زمني يتفق عليه وموافاة الوزارة بالكلفة المعيارية والفعلية الخاصة بمادتي السكر والخميرة الطرية وجميع منتجات الشركات التابعة للمؤسسة وذلك بعد تصديقها من مجلس إدارة المؤسسة خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخه.

إضافة إلى طلبها من المؤسسة بدراسة جدوى اقتصادية متكاملة تتضمن الجدوى من إيقاف أو استمرار الإنتاج بمعمل خميرة حمص وذلك بعد عرضها على مجلس إدارة المؤسسة لبيان الرأي الواضح والصريح بهذا الشأن.

ومن الجدير ذكره -حسب الوزارة- أن تعديل الخطة الإنتاجية والموازنة العامة قد جاء لضرورة لحظ الزيادات الناجمة عن المرسوم التشريعي رقم ١٣ لعام ٢٠١٦ الصادر عن السيد رئيس الجمهورية القاضي بإضافة مبلغ وقدره ٧٥٠٠ ل.س شهرياً إلى مبلغ التعويض المعيشي للعاملين في الدولة، وعن قرارات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك القاضي بتعديل سعر لتر البترزين ليصبح ٢٢٥ ل.س بدلاً من ١٦٠ ل.س وسعر لتر المازوت ليصبح ١٨٠ ل.س بدلاً من ١٣٥ ل.س.

طلبت وزارة الصناعة من المؤسسة العامة للسكر ضرورة إعادة النظر بكامل الخطة الإنتاجية للمؤسسة والتي قدرت بـ ٣٣ مليار ل.س مؤكدة أن هذا رقم صعب الوصول إليه في ظل الظروف الحالية، وزيادة نسبة الريح باعتبار أن ٣٪ من إجمالي الخطة قليل وحساس جداً.

إضافة إلى ضرورة إعادة النظر بالخطة الإنتاجية الموضوعية لشركة سكر حمص لتصبح ٧٥ ألف طن، وكذلك إعادة النظر بالخطة الموضوعية لشركة سكر تل سلحب لأنها خطة مبالغ بها ولا يمكن تحقيقها في ظل المساحات المتوقع زراعتها من الشوندر السكري خلال موسمي ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأكدت الوزارة أن مسؤولية تأمين مادة السكر الخام تقع على عاتق كل من المؤسسة ومجلس الإدارة معاً مشددة ضرورة الإعلان عن كامل الكمية المطلوبة خلال عام ٢٠١٧ ويتم التوريد وفق جدول زمني بحسب الإمكانيات المتاحة والعمل على تعديل الإعلان الأخير الخاص بتأمين ٢٥ ألف طن سكر خام ليصبح ٥٠ ألف طن والتوريد على مرحلتين.

إضافة إلى تدقيق أرقام الموازنة العامة لجميع الشركات وخاصة بنود الطاقة وقطع التبديل، ووضع بند واحد خاص بالتعبئة والتغليف وليس ببندين كما هو وارد بالموازنة مع إلغاء كل الاعتمادات التأسيسية ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٧ للشركات المتوقفة، والعمل على تخفيف الخطة الاستثمارية للمؤسسة وشركاتها وفق الأولويات

هيئة المنافسة: الضابطة العدلية مسؤولة عن ضبط المخالفات في الأسواق

علي محمود سليمان

المستودعات وتوابعها إدارياً بالشعم الأحمر لمدة ثلاثة أيام عند حدوث أية ممانعة أو عرقلة لتنفيذ مهامهم ثم رفع الأمر خلال هذه المدة للمجلس الذي يكون له صلاحية الإغلاق أو تمديد مدة أقصاها ثلاثون يوماً. وتقوم الضابطة العدلية بإذبات نتائج التحقيقات في تقارير مفصلة مرفق بها محاضر المعاينة والمعلومات على أن يشمل التقرير تحليلاً دقيقاً لوضع المنافسة فيه وتأثيرها على توازن السوق، موهين أن في عمل الضابطة العدلية وكافة العاملين في الهيئة وغير الهيئة المطلعين على أي موضوع تحقق به الهيئة يخضع إلى السرية التامة استناداً إلى المادة ١٦/ من قانون المنافسة. وأكدت هيئة المنافسة أنها من خلال الضابطة العدلية التي تمثل الرقابة الاقتصادية مستمرة في رصد الغالبات والأنشطة التنافسية في السوق لمنعها من الإخلال بالمنافسة أو الحد منها وصولاً إلى مستوى متقدم يؤمن الحماية لجميع الغالبات والأنشطة الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الوطني والمستهلكين معاً.

السجلات والوثائق والملفات بما فيها ملفات الحاسوب والاحتفاظ بأي منها على أن تتم إعادتها بعد الانتهاء من تدقيقها ولا يجوز لتلك الجهات تعطيل عمل أي من العاملين في الهيئة بحجة السرية أو لأي سبب آخر. كما يحق لعناصر الضابطة العدلية الدخول خلال ساعات العمل الرسمية إلى أماكن عمل الأشخاص المخاضعين للفحص وذلك بعد اطلاع صاحب العلاقة على نسخة من التفويض الخطي ويجوز لهم الاستعانة برجال السلطة الأمنية إذا تطلب الأمر ذلك ودخول المسانن عند الضرورة بعد الحصول على أمر النيابة العامة، والدخول إلى المخازن وصلوات العرض والمحلات التجارية والمكاتب والمعامل والمستودعات والمسالخ وتوابعها، إضافة إلى المحطات المرافىء، والمناطق الحرة لإجراء التفتيش والمعاينة والتقصى والبحث والتبليغ والإخطار. وبيّنت هيئة المنافسة أن لعناصر الضابطة العدلية إمكانية إجراء التحقيقات اللازمة والاستماع لإفادة أي شخص مطلع أو يحتمل اطاعة على معلومات تتعلق بمخالفة أحكام القانون، ولهم صلاحية إغلاق المحلات والمعامل

بيّنت هيئة المنافسة ومنع الاحتكار عن عناصر الضابطة العدلية هم العاملون المكفون بإجراء التحريات والتقصي والبحث وجمع الأدلة والتحقيق في أية مخالفة لأحكام قانون المنافسة، ويتم تسميتهم بقرار من رئيس مجلس المنافسة فهم يتمتعون بعدة صلاحيات ليسنى لهم القيام بواجباتهم واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة تنفيذ القانون ودرء كل ممارسة مخلة بقواعد المنافسة وذلك بعد أداءهم القسم أمام القاضي البدائي. وأوضحت الهيئة في بيان لها حصلت «الوطن» على نسخة منه أن أهمية الضابطة العدلية تكمن في ضبط المخالفات والكشف عن الأساليب المتتوية غير القانونية وذلك للحد من التلاعب في العطاءات، حيث تضع الضابطة العدلية المؤشر الأولي للمخالفة ثم تتوسع به من كل قرار يصدر عن الإدارة لمعالجة المخالفة، حيث يحق لرئيس مجلس المنافسة أن يكلف أيّاً من عناصر الضابطة للاطلاع لدى أي جهة حكومية أو غير حكومية على الدفاتر والمستندات ومراجعة

لا تخليه يتراكم عليك...

زيائنا الكرام: كشوفات حساباتكم كما هي في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٦ أصبحت جاهزة لدى فروعكم.

الرجاء زيارة فروعكم وطلبها من موظفي علاقة العملاء لدى الفرع، و شكرا

9 4 2 1
arabank-syria.com

البنك العربي - سورية
ARAB BANK - SYRIA